مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9668

الثلاثاء، 25 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودرغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميلليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد إيراشاندا غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة نجاة رشدي نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ السيد راميش راجاسينغام، مدير التنسيق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة رشدي.

السيدة رشدي (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى. على مدى الأشهر الماضية، التقيت بمئات السوريين – رجالاً ونساءً من جميع الخلفيات – يختلفون بشأن الكثير من الأمور ولكنهم يتفقون في اهتمامهم المشترك بمستقبل بلدهم. ومعاناتهم في ازدياد، لا في التناقص. يخشون أن تسقط سورية في طي النسيان. واليوم، بالنيابة عن المبعوث الخاص بيدرسن، رسالتي إليكم بسيطة، هي: إن سورية تمر بأزمة خطيرة، ولا يمكن معالجة أي من مشاكلها المتعددة بشكل مستدام من دون حل سياسي. يجب ألا نكتفي بالاستماع إلى أصوات السوريين داخل البلد وخارجه فحسب، بل يجب الإصغاء إليها والاستجابة لها.

يعيش العديد من السوريين في مناخ من الخوف بسبب الوضع الأمني الذي لا يزال متوتراً وعنيفًا. لقد شهدنا العديد من الأحداث الخطيرة والديناميكيات التصعيدية الخطيرة خلال الشهر الماضي، بما في ذلك ما يلي.

أولاً، المزيد من الغارات الجوية المنسوبة لإسرائيل على حلب وجنوب سورية، مما أسفر عن مقتل جنود من القوات السورية الحكومية، بالإضافة إلى مستشار عسكري من الحرس الثوري الإيراني وفقا لما نقلته وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية.

ثانيًا: هجمات صاروخية منسوبة للقوات الموالية للحكومة في الشمال الغربي، حيث هناك تبادل منتظم للهجمات الصاروخية والمسيرات عبر خطوط التماس، وحيث لا تزال جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن تواجه حركات احتجاجية كبيرة في إدلب ضدها كسلطة أمر واقع.

ثالثاً، هجمات بمسيرات منسوبة إلى تركيا في شمال شرق سورية، إلى جانب تبادل لإطلاق النار على خطوط التماس بين مجموعات المعارضة وقوات سورية الديمقراطية وقوات الحكومة السورية أيضا.

رابعًا: ثلاث غارات جوية روسية بالقرب من التنف، حيث أشار مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة أن الغارات استهدفت قواعد إرهابية في محيط المنطقة.

خامساً، معدلات مرتفعة من عدم الاستقرار الأمني في درعا مع وقوع العديد من الاغتيالات على يد عناصر مجهولة.

سادسًا: اشتباكات عنيفة في السويداء بين القوات الحكومية وميليشيات محلية أسفرت عن سقوط العديد من الجرحى، بالإضافة إلى هجمات صاروخية على منشآت أمنية حكومية. تأتي هذه الأحداث على خلفية ما يقرب من عام من الاحتجاجات الشعبية وعمليات نشر أفراد أمن تابعين للحكومة مؤخرا في نقطة تفتيش جديدة.

سابعاً، زيادة في هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المدرج على قائمة مجلس الأمن الدولي للجماعات الإرهابية في وسط وشمال سورية.

ولا تزال الأوضاع الإنسانية تشهد تدهورا حادا وتفاقما بسبب الأزمة الاقتصادية العميقة. وسيطلع زميلي السيد راجاسينغام المجلس على ذلك بمزيد من التفصيل. وكما أكدت لفرقة العمل المعنية بالشؤون

الإنسانية في جنيف الأسبوع الماضي، إننا بحاجة إلى ترجمة التعهدات السخية التي جرى التعهد بها الشهر الماضي في بروكسل إلى صرف عاجل، بما في ذلك التعهدات المخصصة لجهود التعافي المبكر.

كما يحتاج السوريون إلى وصول المساعدات بدون عوائق من خلال جميع الطرائق – عبر الحدود وعبر خطوط التماس. نحن نشهد رفضًا متكرراً يحول دون وصول قوافل المساعدات عبر خطوط التماس من كافة الأطراف في جميع أنحاء سورية، وهو ما يحرم المجتمعات من المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك في مخيم الركبان الذي يشهد أوضاعا بالغة السوء. أود التأكيد أيضا على ضرورة تخفيف وتجنب أي آثار سلبية للجزاءات على السوريين العاديين، ولا سيما من خلال المشاركة النشطة للدول التي تفرض الجزاءات لمواجهة مشكلة الإفراط في الامتثال.

وفي اجتماع فرقة العمل، شجعت مرة أخرى الدول الأعضاء وحث السلطات المعنية على تكثيف الجهود لإعادة جميع المواطنين الذين يرغبون في العودة من مخيم الهول وأماكن الاحتجاز الأخرى في شمال شرق سورية بأمان وكرامة ووفقا للقانون الدولي.

نحن نشعر بالقلق إزاء الظروف اللاإنسانية واستمرار مستوى خطير من انعدام الأمن والعنف، والذي يشعر بتأثيره أساسا آلاف النساء والأطفال. يجب معاملة الأطفال كضحايا وبما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل. وأود أن أشير إلى أن العديد من النساء السوريات والمجموعات السورية في طليعة الجهود الرامية إلى إعادة دمج أفراد مجتمعاتها العائدين من مخيم الهول من خلال العمل التطوعي والدعوة والتواصل.

وإذ يصادف غدا إحياء اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، دعونا نتذكر الآلاف الذين قضوا تحت التعذيب أثناء الاحتجاز، ونذكر أنفسنا بأن الكثيرين لا يزالون اليوم يعانون من التعذيب في جميع أنحاء سورية. إن الحجم الهائل لملف المفقودين والاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري في سورية هو تذكير بأنه لا يمكن لأي حل سياسي مستدام أن يمضي قدماً بدون مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في النزاع للبدء في معالجة تلك المأساة بشكل موضوعي. ولا يمكن تحقيق مصالحة دائمة من دون معالجة الحزن المبهم لعائلات المفقودين.

ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فقد نزح 174 000 سوري آخر داخل سورية خلال العام الماضي، وأصبح 7,2 ملايين سوري نازحين داخلياً، إلى جانب 6,4 ملايين لاجئ. يجب علينا أن ندرك حجم وخطورة مأزق البلدان المضيفة في المنطقة ودعمها، مع التأكيد على ضرورة حماية اللاجئين السوريين ووضع حد للخطاب والأفعال المعادية للاجئين. ويجب علينا أيضًا مضاعفة الجهود لمساعدة أولئك الذين يرغبون في العودة. ولكن في نهاية المطاف، نحتاج إلى تكثيف جهودنا لإيجاد حل مستدام ودائم. وهذا يعني معالجة القضايا التي تحول دون العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين.

وفي الوقت نفسه، تواجه النساء السوريات ظروفاً محفوفة بالمخاطر. وتفيد الناشطات في مجال حقوق المرأة، لا سيما الناشطات اللاتي يوجهن الانتقادات علناً، بتزايد المخاطر التي يتعرض لها أمنهن الشخصي. وتتزايد معدلات العنف ضد النساء والفتيات بشكل كبير، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري. وتتحمل النساء العبء الأكبر للأزمة الاقتصادية ويلجأن إلى آليات تكيف سلبية أخرى تجعلهن عرضة للخطر والاستغلال.

ولا يمكن معالجة أي من هذه التحديات بشكل مستدام من دون عملية سياسية هادفة تيسرها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2254 (2015) تحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري وتستعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها – عملية يقودها ويملك زمامها السوريون وتدعمها أيضا الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية.

وقد واصلت أنا والمبعوث الخاص اتصالاتنا هذا الشهر للنهوض بعملية سياسية من هذا القبيل. لقد اجتمعنا مع هيئة التفاوض السورية في جنيف، وأتطلع إلى لقاء مسؤولي الحكومة السورية في دمشق الأسبوع المقبل. وقد واصلنا العمل مع كبار المحاورين من الأطراف الدولية الرئيسية المعنية لدعم عملية سياسية بقيادة وملكية سورية مع نهج دبلوماسية دولية تعاونية.

أولاً، نحن بحاجة إلى تهدئة مستدامة والحفاظ على الهدوء لإرساء وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، إلى جانب اتباع نهج تعاوني لمكافحة الإرهاب بما يتماشى مع القانون الدولي.

ثانيًا، نواصل الضغط من أجل إعادة انعقاد اللجنة الدستورية. وللأسف، ليس لدي أي جديد لأبلغ عنه منذ الشهر الماضي. ويواصل المبعوث الخاص العمل على حل مشكلة مكان انعقاد المؤتمر. وفي هذه الأثناء، نواصل مناشدة جميع الأطراف، كخيار انتقالي، الاجتماع مجددًا في جنيف وإعداد مقترحات موضوعية.

ثالثًا، هناك مقترحات لتدابير بناء الثقة مطروحة على الطاولة، بما في ذلك تلك التي يمكن أن تحدث فرقًا ملحوظًا نحو تهيئة البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة اللازمة لتمكين عملية سياسية من الانطلاق وتيسير العودة المستنيرة والآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخليًا.

رابعًا، يواصل المبعوث الخاص التمهيد لنهج شامل جديد. نحن نواصل استكشاف الأفكار في هذا الصدد ونسعى إلى المشاركة البناءة من الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وهذا أمر صعب، نظراً لتعقيدات الملف والبيئة الدولية الصعبة. ولكنها مهمة ضرورية إذا ما أُريد تحقيق التطلعات السورية المشروعة؛ وإذا ما أُريد استعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها – وإذا ما أُريد معالجة الشواغل ذات الصلة في المنطقة وخارجها.

خامساً، سنستمر في التواصل مع الشعب السوري. فبدونه لا يمكن أن تكون هناك عملية سياسية. ما زلنا نشعر بالإعجاب لقدرته على الصمود والتزامه. وإنني أتطلع إلى العمل المقبل مع غرفة دعم المجتمع المدني، بما في ذلك في جنيف، حيث آمل أن أستمع إلى وجهات النظر الحيوية للسوريين. وبالمثل، سأستمر في التواصل مع النساء السوريات من جميع الخلفيات، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري النسائي. إدماج المرأة مهم. يفرض النزاع أعباءً فريدة من نوعها على النساء اللواتي يقمن بإعالة الأسر والمجتمعات المحلية في غياب الرجال. إن المرأة السورية أيضًا مصدر ثري وحيوي للرؤية الثاقبة الخبيرة. ما زلت أتلقى العديد من الدراسات والأفكار والمقترحات من فرادي النساء وشبكات النساء السوريات حول مواضيع مهمة، مثل التعليم واللامركزية والتعافي الاقتصادي والعنف ضد النساء والفتيات وبناء السلام.

أود أن أختتم كلامي بترديد أصوات المئات من الرجال والنساء والشباب السوريين الذين التقيت بهم خلال الأشهر الماضية. صحيح أنهم يختلفون في الكثير من الأمور، لكن يجمعهم حب الوطن، والشعور المشترك بأن السوريين يجب أن يحددوا مستقبلهم بأنفسهم، وإدراكهم العملي أن التسوية والحلول التوافقية ضرورتان أخلاقية وسياسية. ويتفقون على الحاجة الملحة للحفاظ على سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها واستعادتها خاصة في ظل الانقسامات الراسخة وخطر انزلاق سورية إلى مزيد من التشتت. كما أنهم يتشاطرون أولويات محددة وفورية، بما في ذلك ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والحيز المدني؛ لمعالجة ملف المحتجزين؛ وتعزيز ظروف العودة الآمنة والكريمة والطوعية؛ وتوفير الفرص التعليمية للأطفال والشباب؛ وتقليص اقتصاديات الحرب وتعزيز الاقتصاد الشمولي. إنهم يريدون اجتياز الخطوط الفاصلة واستعادة الترابط في البلد، وبذلك يعيدون الترابط بين الشعب السوري. كما يجمعهم أيضًا شعور مشترك بأن كل ذلك يتطلب عملية سياسية ذات مصداقية لتنفيذ القرار 2254 (2015).

آمل أن أتمكن من العودة إليهم وإخبارهم أن المجلس لم يستمع إليهم فحسب، بل سمعهم فعلا. وأن أقول لهم كونوا مطمئنين إلى أن الأمم المتحدة لن تدخر جهدًا لتسهيل هذه العملية وبناء مستقبل أفضل لجميع السوريين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة رشدي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي، احتفل العالم الإسلامي بعيد الأضحى المبارك. ولكن، بالنسبة للناس في سورية، شابت الاحتفالات الأزمة الاقتصادية المستمرة، حيث تضاعفت أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الرئيسية المرتفعة أصلاً خلال العام الماضي. وصدر عن البنك الدولي مؤخرا تقرير يسلط الضوء على الآثار المدمرة للنزاع الدائر منذ سنوات على رفاه الأسر السورية. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد، الذي تقلص بنسبة

1,2 في المائة العام الماضي، انكماشا آخر بنسبة 1,5 في المائة هذا العام. ويواجه ما يقارب 13 مليون شخص – أي أكثر من نصف السكان – مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتبدو علامات التقزم على أكثر من 000 650 طفل دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية الحاد، ويعيش ثلث أطفال البلد في فقر غذائي – حيث يستهلكون مجموعتين غذائيتين أو أقل في اليوم.

وتعد الأزمة الاقتصادية، إلى جانب الآثار المستمرة للنزاع في سورية والمنطقة ككل، من الأسباب الرئيسية التي دفعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي إلى اعتبار سورية حالة تثير قلقا بالغا من تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الأشهر الخمسة المقبلة.

وفي حين أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تعكس مسار الأزمة، فإنها يمكن أن تنقذ أرواحاً وتخفف بعضا من أسوأ المعاناة. ورغم أننا في منتصف العام، إلا أن تمويل النداء الإنساني الذي وجهته الأمم المتحدة لا يزال أقل من 13 في المائة. وهذا هو أدنى مستوى تمويل من بين جميع نداءاتنا القطرية العالمية العشرة الكبرى.

ونرحب ترحيبا كبيرا بالتعهدات التي قُطعت في مؤتمر بروكسل المعني بمستقبل سورية والمنطقة الشهر الماضي. ومن الأهمية بمكان صرف هذه الأموال بأسرع ما يمكن. وكما قلتُ في المؤتمر، إذا لم تتغير حالة التمويل، سيكون التأثير على الشعب السوري وخيماً.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة وشركاءها قد تمكنوا حتى الآن هذا العام من تقديم المساعدات الضرورية لحوالي 2,7 مليون شخص في جميع أنحاء سورية كل شهر، فإن هذا يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالعام السابق. وتعطل توفير المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي في أجزاء من شمال سورية، مما يزيد من التعرض للمخاطر الصحية في أشهر الصيف الحارة. وكان لا بد من تقليص الخدمات الصحية، وتواجه عشرات المرافق الصحية خطر إغلاق أبوابها في الأسابيع المقبلة إذا لم تتلق تمويلاً إضافياً.

ويجدر الترحيب بأن برنامج الأغذية العالمي استأنف الشهر الماضي تسليم المساعدات الغذائية الطارئة بعد تعليقها لمدة أشهر بسبب العجز في التمويل. ولكنني أشعر بالقلق لأن برنامج الأغذية العالمي، نظرا لمستويات التمويل الحالية، لن يتكمن من تقديم المساعدة إلا لثلث الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد وعددهم 3,1 ملايين شخص.

وكما أكدنا مراراً، فإن الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المحدودة يتطلب القدرة على تقديم المساعدة عبر جميع الطرائق الممكنة. ولا تزال عملية إيصال المساعدات عبر الحدود من تركيا شريان الحياة للملايين في الشمال الغربي. وقد تمكنا خلال الشهر الماضي من نقل 98 شاحنة من المواد الغذائية والصحية والإيواء وغيرها من الإمدادات الحيوية الأهمية. كما أتاحتتوفر إمكانية الوصول عبر معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي قيام موظفي الأمم بأكثر من 190 زيارة إلى شمال غرب سورية هذا العام. وكانت هذه الزيارات بالغة الأهمية في رصد المشاريع الإنسانية وتقييمها وضمان وصول المساعدات بكفاءة إلى من يحتاجون إليها. ويشمل ذلك مشاريع مثل مشروع معالجة مياه الصرف في إدلب، الذي تنفذه اليونيسف وشركاؤها وبدعم من الصندوق الإنساني عبر الحدود لسورية، والذي مكن 000 250 شخص من الحصول على المياه النظيفة بشكل منتظم. ونرحب بموافقة الحكومة السورية على استمرار استخدام هذه الطرق. ونأمل أن تمدد موافقتها على استخدام معبر باب الهوى – الذي تتدفق عبره غالبية المساعدات – إلى ما بعد 13 تموز/يوليه، بل والموافقة على استخدامه طالما استمرت الاحتياجات الإنسانية السائدة.

ولا يقل إيصال المساعدات عبر خطوط التماس أهمية. ويستمر العمل بشأن المهام التي طال انتظارها إلى إدلب ومنطقتي رأس العين وتل أبيض في شمال سورية وبشأن توسيع نطاق إمكانية اسنخدام الطرق عبر محافظة دير الزور لضمان حركة المعونة بكفاءة أكبر.

تواجه سورية أكبر مستويات من الاحتياجات الإنسانية منذ بداية الأزمة القائمة منذ 13 عاما، ويستمر تدهور الحالة بمرور كل شهر. إن الحاجة إلى توفير ظروف أنسب لفعالية الاستجابة الإنسانية لم تكن أبدا أكبر مما هي عليه الآن. ويتطلب ذلك الاحترام

المطلق للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق. كما يتطلب موارد كافية حتى نتمكن من مواصلة تقديم المساعدة الضرورية لملايين الأشخاص الذين يحتاجون إليها.

لكن إذا أردنا أن نبدأ بعكس مسار تزايد الاحتياجات في سورية، يجب أن تشمل هذه الظروف أيضاً توسيع الاستثمار في جهود التعافي المبكر بجميع أنحاء البلد للمساعدة في بناء القدرة على الصمود وإرساء أساس يستند إليه الناس لإعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم واستعادة نوع من القدرة على الصمود. بيد أن أي أمل في إيجاد مسار دائم للخروج من الأزمة الإنسانية والمضي نحو التنمية، كما قلنا مراراً، يتوقف على حل سياسي للنزاع. ونضم صوتنا مرة أخرى إلى دعوة المبعوث الخاص بيدرسن جميع الأطراف إلى الالتزام الكامل بالعملية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015) ونحث مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه على دعم إحراز تقدم نحو إنهاء الأزمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي والسيد راميش راجاسينغام من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

لا تزال سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء تجزئة سورية إلى عدة مناطق نزاع. وتتدهور الظروف المعيشية وحماية المدنيين بشكل مطرد، وهناك خطر ملموس أن تصبح سورية دولة فاشلة. نحن ندعو إلى وقف لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف ويسري على كامل الأراضي السورية. ومن الضروري ألا يزداد تدهور الحالة في أعقاب نزاع الشرق الأوسط.

ولا يمكن مكافحة هذه الاتجاهات إلا بتسوية سياسية دائمة وشاملة للنزاع من خلال عملية يقودها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة. ولهذا السبب نؤيد تماماً الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل إلى حل سياسي، وفقا للقرار 2254 (2015). وندعو إلى استعادة الثقة والحوار بين السوريين وجميع الأطراف الأخرى المعنية. وتظل جنيف متاحة لاستضافة أي مبادرات أو محادثات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادرات أو المحادثات الرامية إلى عقد اجتماعات أخرى للجنة الدستورية.

وفي غياب التزام حقيقي بالتوصل إلى حل سياسي قائم على التفاوض، من المرجح أن تستمر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في سورية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال تستمر بمعدل يثير القلق، كما أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن حالة الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، حيث تم التحقق مما يزيد على 500 1 حالة في عام 2023. ومن الأهمية بمكان أن تضع أطراف النزاع خطط عمل وتنفذها لحماية الأطفال على نحو مستدام في جميع أنحاء البلد. وترحب سويسرا بالتوقيع على خطة عمل جديدة مؤخراً. ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الجهات التي وردت أسماؤها في قائمة الأمين العام، على العمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة والوفاء من دون تأخير بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولتحقيق هذه الغاية، تؤيد سويسرا جهود مختلف مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدني للعمل مع جميع الأطراف السورية المعنية. لن يتحقق سلام دائم في سورية بدون تحقيق العدالة والمحاسبة على جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة منذ عام 2011.

وأود الآن أن أنتقل إلى المسائل الإنسانية.

بعد 13 عاما من الأزمة، يحتاج 16,7 مليون شخص إلى المساعدة، والحالة الإنسانية تزداد سوءا. ويضم سكان سورية الآن أكبر عدد من النازحين داخليا في العالم. ومن بين النازحين داخلياً في سورية البالغ عددهم 7,2 ملايين، يعيش أكثر من مليوني شخص – معظمهم من النساء والأطفال – في مخيمات وملاجئ مؤقتة للطوارئ. لا يمكن أن تستمر هذه الحالة، ومن الواضح أنثمة حاجة إلى برامج لتعزيز

القدرة على الصمود في الأجل الطويل ومشاريع للتعافي المبكر من أجل تخفيف معاناة النازحين السوريين.

ولا يزال معبر باب الهوى الحدودي يمثل شريان حياة بالغ الأهمية بالنسبة لأكثر من 4 ملايين رجل وامرأة وطفل في سورية. ولكي تصل المساعدات إلى المحتاجين بشكل مباشر وفعال قدر الإمكان، يجب أن تتمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من استخدام جميع الطرائق، بما في ذلك الممرات عبر الحدود وعبرخطوط التماس. ومن المهم أن تظل إمكانية هذا الوصول متاحة ما دام ذلك ضرورياً. ونحث جميع الأطراف على تمكين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية وإتاحة الوصول السريع والآمن والمستدام وبدون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير إيصال المساعدات عبر الخطوط الأمامية. ولا تزال هذه العمليات ضرورية، على الرغم من أنها لا يمكن أن تحل حالياً محل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود.

ويجب أن نستمر في إظهار تضامننا الجماعي مع الشعب السوري.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أبدأ بشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغام على إحاطتيهما. ونثني على تفانيهما لضمان بقاء عمليات الأمم المتحدة متسقة مع المبادئ الإنسانية على الرغم من الإجراءات التي اتخذها النظام على مدى أكثر من عقد من الزمن لعرقلة جهودهما.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم المنظمة للمساعدة الإنسانية من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. نظام الأسد لا يفعل ذلك. ونرى ذلك في جنوب شرق سورية، حيث تسببت أعمال النظام – مدعوما دعما كاملا وبشكل مخزٍ من روسيا – في أزمة إنسانية. فعلى مدى أربع سنوات، منع النظام الأمم المتحدة من الوصول إلى آلاف المدنيين في مخيم الركبان، تاركاً إياهم على حافة الكارثة.

اليوم، نحتفل بمرور شهرين على قيام النظام بإغلاق المعابر التجارية. وتبدو هذه الكارثة أقرب من أي وقت مضى. والآن، أصبحت الإمدادات الغذائية والطبية شحيحة، – مما قد يؤدي إلى تفشي الأمراض وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، أو ما هو أسوأ من ذلك لآلاف المدنيين.

وتدعو الولايات المتحدة نظام الأسد إلى التعاون مع طلبات الأمم المتحدة لفتح الطريق التجاري إلى الركبان وتقديم المساعدات الإنسانية عبر الخطوط الأمامية للمدنيين. ونحث حلفاءنا وشركاءنا على تأييد هذه الدعوة. لا يوجد أي مبرر لأعمال العرقلة والقسوة التي يتم تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، بعد أيام قليلة من الآن، من المقرر أن ينتهي العمل بالترتيب المبرم بين النظام والأمم المتحدة بشأن ضمان الوصول عبر الحدود من معبر باب الهوى في الشمال الغربي. وندعوه إلى التعاون مع الأمم المتحدة لتجديد هذا الترتيب الآن وضمان وصول المساعدات الإنسانية في الأجل الطويل. فمن القسوة إجبار السوريين في الشمال الغربي على أن يتساءلوا كل بضعة أشهر عما إذا كانوا سيتمكنون من الحصول على الغذاء والسلع الأخرى المنقذة للحياة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان الوصول ضروري لتوفير القدرة على التنبؤ والكفاءة التي يحتاج إليها المانحون وشركاء الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، ندعو النظام مجددا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015). وفي مواجهة عرقلة النظام التي لا تنتهي، تواصل المعارضة السورية سعيها لإيجاد حلول حقيقية وبناء مستقبل أفضل للشعب السوري بما يتوافق مع القرار. ونقدر للمعارضة حسن نيتها في التعاون مع المبعوث الخاص بيدرسن، وجهودها لضمان الشمولية والاستجابة للسوريين في جميع أنحاء البلد – تماماً كما رأينا في الجمعية العامة للمجلس الوطني السوري التي عقدت مؤخراً في جنيف.

وإذ نتطلع إلى زيارة المبعوث الخاص بيدرسن إلى موسكو هذا الشهر، نحث روسيا ونظام الأسد على وقف المماطلة والبحث عن الأعذار، والتفاعل بدلاً من ذلك بشكل مثمر مع اللجنة الدستورية – والجوانب الأخرى من القرار 2254 (2015).

لقد عرفنا منذ سنوات أن عدم إحراز التقدم لإيجاد حل في سورية سيؤدي إلى ازدياد خطر نشوب النزاع في المنطقة قاطبة. والآن، أصبح هذا الخطر حقيقة. فإيران ووكلاؤها وشركاؤها يستخدمون الأراضي السورية بشكل متزايد لتهديد إسرائيل والاتجار بالأسلحة الخطيرة.

ومهما كانت الحجج التي يستخدمها نظام الأسد في هذه القاعة، فإن السوريين أنفسهم يعلمون أن وكلاء إيران وشركاءها المسلحين لا يسعون إلا إلى تعزيز خططهم المزعزعة للاستقرار، بدلا من مساعدة الشعب السوري. وفي هذه اللحظة الخطيرة، من المهم أن نعمل جميعًا على الحد من التوترات ومنع التصعيد في سورية والبلدان المجاورة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا الدبلوماسيين لتحقيق هذه الغاية.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص إلى سورية، والسيد راميش راجاسينغام، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على عرضهما للحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

ويحتج الاتحاد الروسي باستمرار وثبات بأنه لا بديل عن تعزيز سبل التوصل إلى تسوية سياسية في سورية يقودها السوريون ويتولون زمامها، بوساطة الأمم المتحدة، بما يتفق بدقة مع القرار 2254 (2015)، وباحترام سيادة هذا البلد واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. وما زلنا مقتنعين بضرورة مواصلة الحوار المباشر فيما بين السوريين، والذي لا تزال اللجنة الدستورية هي المنصة الرئيسية لإجرائه. وعلى الرغم من التساؤلات المستمرة حول استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية، فإننا نعتقد أن القرار الأساسي بشأن طرائق عملها في المستقبل، بما في ذلك اختيار مكان انعقاد الجولات القادمة من المشاورات، يجب أن يتخذه السوريون أنفسهم، دون تدخل خارجي. وفي الوقت نفسه، نحن على قناعة بأنه سيكون من الحكمة استئناف المسار الدستوري، ولو لمرة واحدة، في موقع جديد، مع الأخذ في الاعتبار أن سويسرا فقدت وضعها المحايد عندما انضمت إلى الجزاءات الانفرادية غير القانونية المفروضة على سورية وروسيا. ويجب على السوريين أنفسهم تحديد هذه المنصة، بالتعاون مع السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية.

وقد صار إحراز التقدم على المسار السياسي السوري الآن ضروريا بشكل خاص نظراً لاستمرار الأجواء المضطربة للغاية في المنطقة، على خلفية الأعمال العدائية المستمرة في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وازدياد خطر مشاركة بلدان الجوار فيه. وفي الوقت نفسه، هناك قلق متزايد بشأن الجالة الإنسانية في سورية بسبب الأعمال التدميرية التي تقوم بها إسرائيل، التي تواصل شن ضربات عشوائية على البنية التحتية السورية، وكذلك بسبب الاشتباكات الدورية بين الجماعات المسلحة والجيش الأمريكي. ولا يزال التوتر الشديد مستمرا في الأراضي التي لا تسيطر عليها دمشق، مع وجود بؤر للإرهاب في إدلب، ومنطقة ما وراء نهر الفرات ومناطق العمليات التركية.

وفي هذا الصدد، فإننا نعرب عن تضامننا مع المطالب المشروعة للسلطات السورية بسحب جميع الوحدات العسكرية المتواجدة بشكل غير قانوني على أراضي هذا البلد. ونعتقد أن الاستقرار المستدام في سورية لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الوجود العسكري الأجنبي الذي ينتهك سيادة سورية وسلامة أراضيها، والوقف غير المشروط للضربات الجوية المنتظمة التي يقوم بها سلاح الجو الإسرائيلي.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تستمر الحالة الاقتصادية في التدهور. ومن المثير للانزعاج أنه وفقًا لأحدث تقديرات البنك الدولي، بلغ معدل التضخم في سورية في عام 2023 نسبة 93 في المائة، ويعيش ثلث السكان تقريبًا – 5,7 ملايين شخص – تحت خط الفقر. وفي الوقت نفسه، ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ازداد عدد السوريين المحتاجين للمساعدة خلال العام الماضي بمقدار 1,4 مليون شخص ليصل إلى 16,7 مليون شخص، منهم 12,9 مليون شخص يحتاجون بالفعل إلى مساعدات غذائية وفقًا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي.

وبالمناسبة، فإننا نرحب بالمعلومات التي تفيد بأن برنامج الأغذية العالمي قد استأنف برنامجه الرئيسي لتوزيع الأغذية على السوريين.

وهذا تطور إيجابي. ويحدونا أمل كبير في أن يتمكن برنامج الأغذية العالمي من تعبئة الموارد الكافية لإطعام أكثر من 3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

وننوه بالجهود النشطة التي تبذلها الحكومة السورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع ومن دون عوائق إلى السوريين الذين يعيشون في المناطق التي لا تسيطر عليها دمشق. وفي هذا السياق، نرحب بقرار تمديد إذن الأمم المتحدة بتشغيل نقطتي تفتيش باب السلام وباب الراعي عبر الحدود لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى 13 آب/أغسطس. وينتهي الإذن المؤقت باستخدام نقطة تفتيش باب الهوى في تموز/يوليه. ونترك القرار بشأن مصيره لتقدير دمشق السيادي، ونحذر الأطراف الثالثة من التدخل في الحوار ذي الصلة بين الحكومة السورية والأمم المتحدة.

وتبقى العقبات الرئيسية التي تحول دون تقديم مساعدات إنسانية شاملة وكافية لسورية هي المواقف المسيّسة للبلدان الغربية المتمثلة في زيادة الضغط باستخدام الجزاءات، وعرقلة مشاريع إعادة الإعمار، وعدم الوفاء بتعهدات المانحين.

ونلفت الانتباه مرة أخرى إلى الطابع الضار لمشروع القانون الأمريكي الجديد، المعنون قانون مكافحة التطبيع مع نظام الأسد، الذي لا ينص على تمديد القيود الانفرادية غير القانونية خارج الحدود الإقليمية حتى عام 2032، ليحل محل قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين فحسب، بل ويوفر أيضًا أسسًا قانونية لفرض جزاءات ثانوية على كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نشدد على عدم تقديم تقرير منذ فترة طويلة عن الأثر السلبي للجزاءات على الأنشطة الإنسانية. وهذا مثال واضح على عجز الأمم المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها المباشرة. إن تقييم الأمم المتحدة لعواقب الجزاءات أمر بالغ الأهمية لتحقيق أي تقدم في المحادثات بشأن الحالة الإنسانية، وبالتالي زيادة المساعدات للسوريين العاديين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

أما بالنسبة لتعهدات الجهات المانحة، بما في ذلك تلك التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل الشهير في 27 آيار/مايو، فلا نرى أي علامات على الوفاء بها. لا تزال الخطة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل: حيث لم يتم تعبئة سوى 12 في المائة من الأموال منذ بداية العام، على الرغم من أنه تم تحسينها وتصميمها في البداية لتغطية أبسط الاحتياجات الأساسية. لا يزال من غير الواضح لنا حتى الآن ما هي الأغراض التي تم التعهد بتقديم تلك المساهمات من أجلها؛ الجزء الأكبر منها عبارة عن "قروض" من نوع ما، وهو ما لا يمكن أبدا النظر إلى أنه في سياق المساعدات الإنسانية.

نود أن نؤكد على أن سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة لتسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم تثير بدلاً من ذلك عقبات أمام هؤلاء اللاجئين وتؤسس لمشاكل في المستقبل على المدى الطويل. لا ينبغي توجيه التمويل لمساعدة اللاجئين على مزيد من الاستقرار في البلدان المضيفة، كما تفعل حزمة المساعدات التي تعهدت بها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بقيمة بليون يورو لإبقاء السوريين في لبنان، بل لتشجيع عودتهم إلى بلدهم الأصلي. يجب أن يكون هذا تحديدا هو محور تركيز برامج المساعدات الدولية. ونعتقد أنه من الضروري ضمان الحق الأساسي للاجئين في العودة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، مع مراعاة الشرط الصارم بأن يتم تنسيق هذه الجهود مع دمشق.

وفي الوقت نفسه، وللأسف، لا يبدي زملاؤنا الغربيون الذين يحتلون منطقة ما وراء الفرات والتنف وينهبون الموارد السورية، اهتمام يذكر بالسكان الذين يعيشون في تلك المناطق. وفقًا لتقرير أصدرته منظمة العفو الدولية، يوجد 56 000 شخص من 74 بلدا، بما في ذلك الولايات المتحدة، في شبكة السجون والمعسكرات التي أنشأها الأمريكيون في منطقة ما وراء الفرات، ويدير شؤونها الأكراد. والولايات المتحدة ليست حتى في عجلة من أمرها لإعادة مواطنيها إلى وطنهم: فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عما يسمى بأكبر عملية إجلاء لمواطنين أمريكيين من مخيمات النازحين داخلياً في شمال شرق سورية، ولكن لم يتم إجلاء سوى 11 مواطناً أمريكياً فقط. ومنذ عام 2016، أعادت الولايات المتحدة إجمالا 51 شخصاً إلى وطنهم.

ستواصل روسيا تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للسكان السوريين. على مدى السنوات الثلاث الماضية وحدها، نفذ المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتناحرة في الجمهورية العربية السورية أكثر من 800 عملية إنسانية وخيرية، وصلت إلى ما يقرب من 000 300 عائلة محتاجة. ويتم توزيع المساعدات بانتظام، وكان آخر توزيع للمساعدات في شهر حزيران/يونيه حيث تم تسليم إمدادات طبية في 19 حزيران/يونيه وتم تسليم مواد غذائية في 23 حزيران/يونيه.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما اليوم. سأطرح ثلاث نقاط.

أولاً، أريد أن أؤكد على الأهمية الحاسمة لوصول المساعدات المستدامة والفعالة إلى سورية. الاحتياجات أعلى من أي وقت مضى. يجب أن تكون المنظمات الإنسانية قادرة على تقديم المساعدات المنقذة للحياة من خلال أكثر الوسائل كفاءة وفعالية، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. في غضون أقل من 20 يومًا، ستنتهي مرة أخرى صلاحية التصريح الحالي للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى الحدودي. إن الاستجابة عبر الحدود شريان حياة لـ 4,2 ملايين سوري في شمال غرب سورية بحاجة إلى مساعدات عاجلة. لقد سمعنا مراراً وتكراراً من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك في مجلس الأمن، أن هذه الطريقة توفر أكثر الطرق كفاءة وفعالية ويمكن التنبؤ بها للوصول إلى الأشخاص المحتاجين. نحن ندعو إلى منح حق الوصول طالما كانت هناك حاجة لذلك، بدون مواعيد نهائية تعسفية وبدون شروط، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، يمتد تأثير النزاع في سورية إلى خارج حدودها. في ضوء اليوم العالمي للاجئين الذي تصادف حلوله الأسبوع الماضي، أود أن أقر بالواقع المدمر بالنسبة للعديد من السوريين الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم في الوقت الحالي، وكذلك أن أنوه باستمرار سخاء حكومات الأردن ولبنان وتركيا في استضافتها للاجئين السوريين. الحقيقة المحزنة هي أن السوريين لا يزالون يفرون من البلد، سواء بسبب العنف أو بسبب الحالة الإنسانية البائسة. ونأمل أن يتمكن اللاجئون السوريون يوماً ما من العودة طوعا إلى ديارهم. وغير أن تصرفات نظام الأسد تعني حتى الآن أنهم غير قادرين على القيام بذلك. وقد أبرز تقرير صدر الأسبوع الماضي أن أكثر من 700 4 لاجئ عائد تم احتجازهم على يد قوات النظام منذ عام 2014. إذا لم يكن اللاجئون العائدون آمنين، فلن يعود آخرون.

ثالثًا، من الضروري إحراز تقدم في العملية السياسية. لن يتم حل الأزمة الإنسانية المستمرة والنزوح المستمر للسوريين إلا من خلال تسوية سياسية شاملة تتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي هذا الشهر، أبدت المعارضة السورية التزامها بالقرار 2254 (2015) خلال مؤتمرها السنوي، وواصلت منظمات المجتمع المدني تقديم حلول مبتكرة لتجاوز المأزق الحالي. كما ندعو النظام إلى المشاركة بشكل بنّاء في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي لا تزال الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم في سورية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (A3+)، وهي غيانا وموزامبيق وسيراليون وبلدي، الجزائر.

نشكر السيدة نجاة رشدي والسيد راميش راجاسينغام على إحاطاتيهما المفصلتين وعلى جهودهما في التخفيف من معاناة الشعب السوري.

تشعر مجموعة A3+ بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. نحن نعتقد أن القرار 2254 (2015) يجب أن يشكل أساس أي حل سياسي، ونؤكد على أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية يقودها ويملكها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة. ويؤسفنا أنه بعد مرور 13 عاماً على هذه الأزمة المدمرة لا تزال الأطراف المعنية غير قادرة على إنهاء حالة الجمود ومعاناة الشعب السوري، حتى مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية للسوريين، بما في ذلك أوضاع اللاجئين السوريين في الخارج.

هذا المأزق المزعج والتوتر الإقليمي المتزايد يهددان بعكس مسار كل ما تحقق من تقدم حتى الآن وقد يؤديان إلى انهيار كامل.

وفي خضم التصعيد الإقليمي، من الضروري زيادة الجهود على طول المسار السياسي. كما أنه من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على التوصل إلى حل قابل للتطبيق لضمان وحدة سورية وسيادة سورية وسلامة سورية الإقليمية. وتود مجموعة A3+ التأكيد على النقاط الرئيسية التالية.

أولاً، نحث السوريين بقوة على وضع خلافاتهم جانباً من أجل استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية بتيسير من الأمم المتحدة والمشاركة بشكل بنّاء في العملية السياسية من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

ثانياً، ندعو إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد للحفاظ على الهدوء في جميع أنحاء سورية ومنع المزيد من التصعيد في أعمال العنف الذي قد يزيد من زعزعة استقرار الحالة الأمنية الهشة أصلاً.

ثالثاً، تكتسي مكافحة الإرهاب في سورية أهمية بالغة لاستقرار البلد والمنطقة ككل. كما أن تنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب أمر حيوي لتحقيق هذا الهدف. وينبغي القضاء على خطر الإرهاب الذي يلوح في الأفق لكي يتحقق السلام للشعب السوري والمنطقة.

رابعاً، ندعو جميع البلدان إلى احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وتجنب أي أعمال من شأنها أن تزيد من حدة التوترات.

ولدى مجموعة A3+ أسباب أخرى تدعوها إلى الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الإنسانية التي لا تزال، كما ذكرت السيدة رشدي والسيد راجاسينغام، مزرية وهشة في سورية. وتحث المجموعة الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها لتجنب وقوع كارثة إنسانية. ويواجه عدد مذهل من السوريين حاليا انعدام الأمن الغذائي الحاد يبلغ 13 مليون سوري، أي 55 في المائة من مجموع السكان. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام التي لم تموَّل حاليًا إلا بنسبة 13 في المائة. ونشدد أيضا على ضرورة استكشاف كل السبل الإنسانية، بما في ذلك الآليات العابرة لخطوط التماس وللحدود، لضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وفي الوقت المناسب وبلا عوائق. وفي هذا السياق، نتطلع إلى قرار الحكومة السورية بشأن تمديد السماح باستخدام معبر باب الهوى الشهر المقبل.

وتدعو المجموعة إلى تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين والنازحين داخلياً بأمان وبشكل طوعي وبكرامة. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري دعم مشاريع التعافي المبكر في مجالات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإسكان. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من انتعاش الاقتصاد السوري لتحسين الظروف المعيشية والتمكن من الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا يمكن أن تعتمد سورية على المساعدات الإنسانية حصرا في ظل وجود 17 مليون شخص محتاج، أكثر من نصفهم من النساء. وتدعو المجموعة إلى رفع الجزاءات الأنفرادية عن سورية من أجل إعطاء البلد فرصة لإنعاش اقتصاده وتحسين الظروف المعيشية لشعبه.

في الختام، تعتقد المجموعة اعتقادا راسخاً بأن مستقبل السوريين بأيديهم وأن سورية سيُعاد بناؤها بجهود جميع السوريين. ويجب أن يضع المجتمع الدولي مصالحه المتباينة جانبًا وأن يتحد ويعمل معًا لدعم مستقبل أفضل للشعب السوري.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغام على إحاطتيهما القيمتين.

لقد تركت الأزمة السورية، التي دخلت الآن عامها الرابع عشر، أكثر من 90 في المائة من السكان تحت خط الفقر. إن الحالتين الإنسانية والاقتصادية في أسوأ مستوياتهما. وخلف النزاع أكبر عدد من اللاجئين والنازحين منذ الحرب العالمية الثانية. ولا تزال مسألة المحتجزين والمفقودين مصدر قلق بالغ. ولا يمكننا أن نسمح بأن يكون جيل ضائع من السوريين هو إرث النزاع. ومن هذا المنطلق، أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولاً، إن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم هو الانتقال السياسي بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وكان من المفترض أن تكون

اللجنة الدستورية بمثابة مدخل لحل الأزمة السورية وصياغة دستور جديد، إلا أنها ظلت معلقة لأكثر من عامين. وينبغي أن تتفق الحكومة السورية والمعارضة في أقرب وقت ممكن على مسار نحو الاستئناف المبكر لاجتماعات اللجنة، بدلاً من البقاء عالقين في خلافات حول مكان انعقادها. وتقدر اليابان أيضًا تدابير بناء الثقة من خلال المبادرة العربية. وثمة حاجة إلى مشاركة الحكومة السورية مشاركة ملموسة بناء على بياني عمان والقاهرة الصادرين عن مجموعة الاتصال العربية ونشجع بقوة على عقد الاجتماع المقبل في وقت مبكر.

ثانياً، تواجه الأمم المتحدة الآن أكبر نقص في التمويل منذ بداية النزاع، مما أدى بالفعل إلى تقليص أنشطتها وأنشطة الوكالات الإنسانية الأخرى. وقد تؤثر المساعدة في مجالي التعافي المبكر والقدرة على الصمود، حتى مع عدم وجود حل سياسي في الأفق، تأثيرا طويل الأجل ومستداما على صحة السوريين العاديين وتعليمهم وسبل عيشهم، وبالتالي يمكن أن تسهم في الحد من خطر عدم الاستقرار في سورية وخارجها. وقررت اليابان في الآونة الأخيرة تقديم ما يقرب من 6,5 ملايين دولار لتقديم مزيد من المساعدة في مجال التعافي المبكر من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وفي هذا السياق، نثني على الأمم المتحدة لإطلاقها استراتيجية الإنعاش المبكر ومفهوم الصندوق الاستئماني للإنعاش المبكر. وينبغي أن تتناول الجهات المانحة التقليدية، بما فيها اليابان، وكذا المجتمع الدولي ككل هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، بالإضافة إلى الإنعاش المبكر، من الضروري مواصلة تقديم المساعدات عبر الحدود ما دامت الاحتياجات الإنسانية قائمة، ونأمل أن تُجدد الحكومة السورية موافقتها على استخدام معبر باب الهوى لما بعد 13 تموز/يوليه أيضاً.

ثالثاً، ستواصل اليابان تقديم المساعدة ليس فقط لسورية بل أيضاً للبلدان المجاورة المضيفة للاجئين. وكما أكد المفوض السامي غراندي في بروكسل، ينبغي ألا نقلل من حجم وشدة المصاعب التي تواجهها البلدان المضيفة ونتحمل مسؤولية مضاعفة دعمنا لها. وفي الوقت نفسه، لا تفضي الحالة الراهنة في سورية إلى عودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكريمة. ونعتقد أن العقبات الاقتصادية والأمنية والقانونية تقف عائقاً في طريقهم. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لتعزيز مشاريع التعافي المبكر ودعم القدرة على الصمود ويجب أن تعالج الحكومة السورية المخاوف الأمنية، بما في ذلك حماية اللاجئين.

أخيراً، يتطلب التوصل إلى حل في سورية تحلي جميع الأطراف بالبراغماتية. وفي الوقت الذي نشدد فيه على الحاجة إلى وقف التصعيد في جميع أنحاء سورية والمنطقة، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية الرئيسية على الالتزام الجاد باتخاذ تدابير بناء الثقة القائمة على مبدأ خطوة مقابل خطوة بقيادة المبعوث الخاص. وستعمل اليابان، بصفتها عضواً مسؤولاً في المجلس، مع جميع البلدان المعنية، بما في ذلك الحكومة السورية، للتوصل إلى حل سياسي يمكن أن يحقق رغبة الشعب السوري في السلام.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائبة المبعوث الخاص رشدي ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغام على إحاطتيهما.

بداية، لا تزال سلوفينيا يساورها قلق بالغ إزاء دوامة العنف المستمرة. إن الوضع يزعزع استقرار المنطقة، كما أن سورية ليست بمنأى عن الآثار غير المباشرة للتصعيد الإقليمي، ولا سيما من غزة. هذه الحالة لا يمكن أن تستمر؛ مع مرور كل يوم، تصبح أكثر خطورة ولا يمكن التنبؤ بها. ونأسف لمرور شهر آخر بدون إحراز أي تقدم نحو الحل السياسي. ونكرر دعوتنا للحكومة السورية التصرف بحسن نية والعمل بشكل موضوعي، بدون تأخير أو أعذار، مع المبعوث الخاص لإعادة إطلاق العملية السياسية التي تشتد الحاجة إليها بقيادة سورية وملكية سورية.

ثانياً، تشعر سلوفينيا بقلق بالغ إزاء محنة اللاجئين السوريين في المنطقة. ونشيد باستضافة البلدان المجاورة لسورية لأعداد غفيرة من اللاجئين السوريين طوال أكثر من عقد، وندعوها إلى التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية. ونؤكد مجددًا أن شروط العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين لم تتوفر بعد. ويجب على السلطات السورية ضمان حماية جميع العائدين. ومن المهم مواصلة دعم جهود مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين لحث الحكومة السورية على تهيئة الظروف الملائمة لهذه العودة وتخفيف العبء على البلدان المضيفة.

ثالثًا، لقد بلغت الحالة الإنسانية أسوأ مستوياتها، ولا تزال مستمرة في التدهور. إن التقارير التي تتحدث عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق اللاجئين والنازحين داخلياً تثير القلق بشكل خاص. يجب أن تكون حماية الفئات الأضعف والذين يعيشون في أوضاع هشة ذات أهمية قصوى. إن العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سورية المذكورة في التقرير الأخير بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) ببساطة أمر غير مقبول. ينبغي لجميع الأطراف إنهاء هذه الممارسات على الفور وبذل كل ما في وسعها لمنع تكرارها مرة أخرى. ونود تذكير جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا تزال الاحتياجات الإنسانية في سورية شديدة. وتحتاج سورية إلى تدفق المساعدات بشكل مستدام وفعال ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود والمساعدات عبر خطوط التماس، في جميع أنحاء البلد طالما كانت هناك حاجة إليها. تحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى مزيد من القدرة على التنبؤ لتخطيط أنشطتها؛ كما يجب أن تكون قادرة على العمل في أمان وسلامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا امتثلت جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، إن الحل الوحيد على المدى الطويل هو إنهاء هذا النزاع من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة استنادًا إلى القرار 2254 (2015). ونكرر الإعراب عن دعمنا لجهود المبعوث الخاص، وندعو الأطراف إلى التعاون الكامل للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية. وفي هذا الصدد، دعونا نذكر أيضاً بأهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للمرأة السورية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما. في ضوء الحالة الراهنة، أود أن أبدي ثلاثة تعليقات.

أولاً، تشكل الغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة على سورية انتهاكاً لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وهو ما تعرب الصين عن بالغ قلقها بشأنه. وفي السياق العام للنزاع الذي طال أمده في غزة، يجب على الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد حدة التوترات أو توسيع نطاقها. وينبغي للقوى الكبرى من خارج المنطقة أن تضطلع بدور بنّاء في تهدئة التوترات والعمل بحسن نية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

ثانياً، لا تزال الصين ملتزمة التزاماً راسخاً بإيجاد حل سياسي للمسألة السورية والنهوض بالعملية السياسية في ظل مبدأ القيادة السورية والملكية السورية. ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن على أساس القرار 2254 (2015) ونأمل أن تحافظ جامعة الدول العربية والدول المعنية في المنطقة على التواصل مع الحكومة السورية والتعاون معها. يشكل الإرهاب تهديدًا طويل الأمد للعملية السياسية في سورية. وتقدم الصين دعماً ثابتاً لجهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وتدعو المجتمع الدولي إلى احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ورفض ازدواجية المعايير والعمل المتضافر لمكافحة الإرهاب في سورية وعدم التسامح بشأنه مطلقا.

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل متضافر لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. ويجب على الجهات المانحة الوفاء بجدية بتعهداتها فيما يتعلق بسورية وضمان التمويل الكافي للإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء أراضيها. ويمثل التعافي الاقتصادي والتنمية مساراً أساسيًا لسورية لإنهاء الأزمة الإنسانية. ويجب على البلدان المعنية تعزيز دعمها لمشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار والتوقف فوراً عن فرض الجزاءات الأحادية الجانب ونهب الموارد بشكل غير قانوني، بهدف تهيئة بيئة مواتية للتعافي الاقتصادي والتنمية في سورية. كما نأمل أن تتمكن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من تقديم المزيد من الإحاطات إلى المجلس بشأن الآثار السلبية

للتدابير القسرية أحادية الجانب على الحالة الإنسانية في البلد. وأخيرا، تكرر الصين دعوتها إلى إنهاء الوجود العسكري غير القانوني للقوات العسكرية الأجنبية في سورية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة رشدي والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

إن الحل السياسي القائم على تنفيذ القرار 2254 (2015)، بجميع جوانبه، هو وحده الذي سيتيح تحقيق سلام عادل ودائم في سورية. إن التصعيد المستمر في التوترات وظهور تنظيم داعش من جديد وازدهار تهريب الكبتاجون تجعل التوصل إلى هذا الحل أكثر إلحاحًا. إن استمرار نظام دمشق في عرقلة تحقيق أي تقدم في العملية السياسية، أمر مؤسف. وفي هذا السياق سيكون المجتمع الدولي على استعداد لبحث عودة الاستقرار إلى سورية. وفي هذا الصدد، ندعم جهود السيد غير بيدرسن. وسيتسنى رفع الجزاءات وسيمكننا النظر في إعادة الإعمار بشرط إحراز تقدم ملموس على الجبهة السياسية.

إن وضع اللاجئين السوريين في المنطقة مسألة مثيرة للقلق. نحن نعلم ما تعنيه استضافة تلك الملايين من اللاجئين بالنسبة للبلدان المجاورة، ولا سيما بالنسبة للبنان. في مؤتمر بروكسل الثامن بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة في 27 أيار/مايو، أعلنت فرنسا عن مساهمة جديدة بقيمة 150 مليون يورو لعام 2024. إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليست هي المشكلة، بل إنه النظام السوري. يعزى عزوف اللاجئين السوريين عن العودة إلى ديارهم إلى أسباب أمنية وسياسية بالدرجة الأولى. لذلك تواصل فرنسا عملها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها حتى يهيئ النظام السوري الظروف الملائمة لعودة اللاجئين بشكل آمن، بما يتوافق مع القانون الدولي.

ويستمر تدهور الحالة الإنسانية. إن الاتحاد الأوروبي أكبر الجهات المساهمة في تقديم المساعدات لـ 17 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. ومن الضروري ضمان إيصال المساعدات من خلال جميع الطرق الممكنة عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

تستمر الأزمة السورية في التفاقم على مرأى ومسمع منا. وتفاقم العواقب الإنسانية الناجمة عن هذا النزاع الذي استمر 14 عامًا وتوابعها المعاناة الإنسانية. إن استمرار عدم إحراز تقدم سياسي يهدد بإلزام أجيال أخرى من الرجال والنساء والأطفال السوريين بعيش حياة ينعدم فيها التعليم والعمل والأمل. وما فتئت مالطة يساورها قلق خاص إزاء استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في هذا النزاع المسلح. إننا نحث جميع الأطراف في سورية على العمل بجدية مع الأمم المتحدة لوضع حد لمثل هذه الانتهاكات ومنع ارتكابها والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وترحب مالطة بانعقاد مؤتمر بروكسل الثامن بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة الشهر الماضي والتعهدات التي قدمت خلاله. وكما أوضح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن توفير الموارد المستدامة وزيادتها للاستجابة الإنسانية أمر بالغ الأهمية، لا سيما في ظل عدم إحراز تقدم سياسي حقيقي. وللأسف، لم يتجاوز تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية لعام 2024 نسبة 12,7 في المائة. لاحظ برنامج الأغذية العالمي نقصًا كبيراً في التمويل لهذا العام، مما يؤثر سلبًا على تخطيطه التشغيلي. يأتي ذلك في الوقت الذي يعاني فيه حوالي 13 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه 3.1 مليون منهم جوعا حادا. إن توفير الموارد الكافية ووصول المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية لضمان عدم إهمال الفئات الأضعف في سورية. وفي ذلك الصدد، وقبيل انتهاء التصريح باستخدام معبر باب الهوى الشهر المقبل، تكرر مالطة دعوتها دمشق تمديد التصريح باستخدام هذا المعبر. يجب أن تظل جميع طرق وصول المساعدات الإنسانية – وخاصة الأكثر مباشرة – مفتوحة طالما كانت هناك حاجة إليها.

ونحن نأسف لعدم إحراز تقدم حتى الآن في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس، ونأمل أن يتم تحقيق انفراجة في الأيام والأسابيع

المقبلة. كما تشدد مالطة على الحاجة إلى توسيع نطاق البرامج لتعزيز التعافي المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش في سورية. وتوفر هذه البرامج دعماً كريماً ودائماً للمجتمعات.

وبالانتقال إلى الحالة السياسية، تأسف مالطة لعدم إحراز تقدم في استئناف عمل اللجنة الدستورية وغياب الالتزام الصادق بمبادرة المبعوث الخاص التي تقوم على مبدأ خطوة مقابل خطوة وحزمة شاملة. وكما ذكر المبعوث الخاص، فإن الانتخابات المقبلة في المناطق الخاضعة لسيطرة دمشق ليست بديلاً عن عملية سياسية شاملة تؤدي إلى صياغة دستور سوري جديد. إن التقدم على المسار السياسي، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في سورية. ونحن نثني على المبعوث الخاص لعمله الدؤوب في ذلك الصدد ونناشد الأطراف الاستفادة من مساعيه الحميدة.

وندعو مرة أخرى الأطراف، ولا سيما دمشق، إلى التعاون بإخلاص مع اللجنة والموافقة على استئناف عملها. وسيكون التقدم في هذا المجال عاملاً أساسياً في تحقيق سلام عادل ودائم. كما سيدعم العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك جهود البلدان المجاورة في استضافة اللاجئين ونقدرها. وعلاوة على ذلك، فإن معالجة قضية المفقودين والمحتجزين تعسفًا ستظهر حسن النية وجهدا حقيقيا لحل النزاع.

وكما نذكر كل شهر، من الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأطراف في هذا النزاع، وكذلك الأطراف الدولية الداعمة لها، إيجاد تسوية. وحده ذلك المنحى سيكفل عدم تجزئة سورية بشكل كامل. ووحدها الشجاعة السياسية الحقيقية هي التي ستعمل على تجنب المسار الذي ينتظر ملايين الأشخاص الذين يواجهون عقدًا آخر من الفقر وانعدام الأمن واليأس.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): إنني ممتنة للمعلومات القيمة التي قدمتها نائبة المبعوث الخاص إلى سورية، السيدة رشدي، ومدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام. وأرحب أيضا بحضور الممثلين الدائمين لسورية وتركيا وإيران في هذه القاعة.

إن عدم إحراز تقدم على الجبهتين الدبلوماسية والسياسية يثبط من عزيمة المجتمع الدولي ويؤثر بشكل مباشر على السكان المدنيين السوريين الذين لا يزالون يعانون من آثار هذا النزاع الذي طال أمده. ومن أجل تحقيق سلام مستدام في سورية والمنطقة، فإن بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف من أجل إحياء الحوار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس أمر حيوي وفقًا لأحكام القرار 2254 (2015).

وقد تزايد تفشي أعمال العنف في الأشهر الأخيرة في سياق الوضع الأمني الحساس، مما جعل تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف أكثر حدة. إن الحالة الإنسانية في سورية معقدة وتشهد تدهورا مستمرا. ويتزايد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، كما تتسع فجوة التمويل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

يجب على الجهات المانحة تجديد التزاماتها بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، إذ لم يتم تمويل سوى أقل من 13 في المائة منهما حتى أيار/مايو الماضي. إن ضمان إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية غير المشروط عبر معابر باب الهوى وباب السلام والراعي الحدودية، والتي تنتهي في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس المقبلين، أمر بالغ الأهمية لاستمرار العملية الإنسانية في شمال غرب سورية.

فلا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال عمليات المصالحة التي تعزز التماسك الاجتماعي في سورية. وفي ذلك الصدد، من الضروري الكشف عن مكان وجود أكثر من 000 100 شخص اختفوا أو تم احتجازهم تعسفياً.

وإكوادور بلد عايش كل جوانب التنقل البشري. ولهذا السبب، فإنه يراعي الوضع الهش للنساء والفتيات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين الذين أجبروا على الفرار من العنف في سورية، حيث أنهم هم الذين يواجهون أكبر المخاطر عند النزوح، خاصة إلى البلدان الثالثة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن إكوادور ستواصل دعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن، الذي تمثله اليوم السيدة رشدي، للتوصل إلى

حل مستدام للأزمة في سورية من خلال عملية سياسية شاملة، بهدف إعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية واستئناف استراتيجية التفاوض القائمة على خطوة مقابل أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

وأبدأ بتوجيه الشكر إلى نائبة المبعوث الخاص رشدي والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما.

لا تزال سورية تشهد نزاعًا مستعرا مع استمرار الأزمة الإنسانية المترتبة على ذلك منذ 14 عامًا حتى الآن. وأريد أن أحدد ثلاث نقاط ينبغي للمجلس أن يركز عليها بشكل هادف لتحسين حالة الشعب السوري.

أولاً، فيما يتعلق بسياق المنطقة الأوسع، في هذه اللحظة الحالية الهشة هناك تبادل مستمر لإطلاق النار بين الأراضي السورية باتجاه الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل وباتجاه إسرائيل. وتتصاعد حدة التوترات المقلقة للغاية في لبنان المجاور، وهي توترات مترابطة بطابعها مع أمن سورية. وفي الوقت نفسه، تثير الجهات الفاعلة المسلحة داخل سورية قلقاً بالغاً للمنطقة. ويشكل الإرهابيون الخاضعون للجزاءات، مثل داعش وهيئة تحرير الشام، خطراً في سورية وخارجها. يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تمارس ضبط النفس. فالتصعيد الإقليمي لا يخدم مصالح أحد.

ثانيًا، فيما يتعلق بالديناميكيات الداخلية، يُظهر ما يقرب من عقد ونصف من المعاناة أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. ويمكن إيجاد خارطة الطريق لإنهاء هذا النزاع في القرار 2254 (2015)، وهي: وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بما يتماشى مع الدستور الجديد والإفراج عن المحتجزين تعسفا. وتؤكد كوريا من جديد دعمها الراسخ لعملية سياسية شاملة بقيادة سورية وملكية سورية تحت رعاية الأمم المتحدة وبما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وينبغي للأطراف السورية، بما في ذلك الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، إضافة إلى جميع الأطراف الدولية الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تتكاتف وتتضافر جهودها لبناء الثقة لوقف إطلاق النار. ونكرر دعمنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص في ذلك الصدد.

ثالثًا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، هناك 16.7 مليون شخص في سورية في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال النساء والفتيات والأطفال يخشون على سلامتهم. نحن ندعو إلى تلبية مطالب الناس القائمة على الاحتياجات، بالإضافة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما في ذلك التصريح باستخدام معابر المساعدات الحيوية. كما نحث أيضًا على تعزيز الكفاءة من خلال استعراض الاستثناءات لأسباب إنسانية، كما تم التأكيد في القرار 2664 (2022)، دون أي خسارة غير مقصودة في التدفق. وتعهدت كوريا من جانبها بتقديم 26 مليون دولار لسورية والبلدان المجاورة في مؤتمر بروكسل الشهر الماضي.

إن الوضع الراهن لم يعد قابلا للاستمرار أكثر من ذلك. ونحن ندعو الحكومة السورية إلى التعاون بإخلاص لكسر الجمود والمضي قدمًا، والقرار 2254 (2015) هو المسار المطلوب في ذلك الاتجاه. وعليه، يجب على المجلس أن يبقى متحدًا بشأن السبيل للمضي قدما.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): تشهد منطقتنا العربية مرحلة جديدة من عدم الاستقرار ومخاطر الانحدار نحو تصعيد شامل جراء الجرائم الوحشية التي يواصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكابها في غزة والضفة الغربية، وتهديداته الراهنة بشن عملية عسكرية ضد لبنان واعتداءاته المتكررة على أراضي بلدي سورية والتي طال آخرها ريف محافظتي درعا والقنيطرة في جنوب البلد.

وبدلاً من السعي لاحتواء هذاالتصعيد والعمل على تهدئة الأوضاع واتباع نهج بنّاء يساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة، غلّبت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من حلفائها مصلحة كيان

الاحتلال الإسرائيلي على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان. ووفرت شتى أشكال الدعم السياسي والعسكري والمالي والإعلامي لمجرمي الحرب الإسرائيليين، ومنحتهم الوقت الكافي لمواصلة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني ومواصلة اعتداءاتهم على دول المنطقة. ومنعت، كما هو الحال منذ عقود، مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين ووضع قراراته ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الذي كان ولا يزال السبب الجذري والأساس الفعلي لكل الأزمات التي مرت وتمر بها منطقتنا ومعاناة شعوبها.

على مدى سنوات طويلة، وظفت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها شعارات حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحكم الرشيد وغيرها للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدي وللعديد من دولنا الأعضاء في الأمم المتحدة وزعزعة أمنها واستقرارها ومحاولة تغيير الحكومات الشرعية بالقوة. لم يقتصر الأمر على ذلك، بل عمدت تلك الدول لتوظيف أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى لاستهداف بلدي وهو ما تجلى في إصدار تقارير مسيسة شرَّعت الباب لاعتماد قرارات لا توافقية وإنشاء عدد من لجان التحقيق وفرق تحديد المسؤوليات وآليات المساءلة. وكان القاسم المشترك لتلك الآليات ولا يزال هو افتقارها للشرعية والطابع المسيّس لعملها وابتعادها عن المهنية والموضوعية والمصداقية.

لقد كشفت جرائم الاحتلال الإسرائيلي ورعاته في غزة مرة أخرى حجم النفاق الذي تمارسه بعض الدول الغربية إذ التزم أولئك الذين نصبوا أنفسهم رعاة لحقوق الإنسان في حكومات تلك الدول، الصمت المطبق وغاب حرصهم الإنساني المزعوم. ولم يبادروا لإنشاء أية آليات أممية لتوثيق جرائم فعلية ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي علناً على مرأى من الجميع، وضمان المساءلة عنها وعدم الإفلات من العقاب. لا بل إنهم نصبوا أنفسهم مدافعين عن سلطات الاحتلال وعن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها. لا بل هددوا آليات قضائية أوجدوها هم أنفسهم لاستهداف دول بعينها وسعوا لتكميم أفواه كل من يطالب من رعاياهم بوضع حد لتلك الجرائم. إن موقفهم هذا يؤكد وجاهة دعوتنا على مدى سنوات لضرورة مراجعة الدول الغربية لسياساتها التي تقوض النظام الدولي متعدد الأطراف والمنظمات الدولية التي اتجهت إرادة دولنا لإنشائها.

تستمر معاناة السوريين كافة جراء التدابير القسرية الانفرادية إذ طالت آثارها الهدامة جميع جوانب حياتهم اليومية وألحقت أضراراً بالغة بمختلف القطاعات الحيوية، بما فيها تلك التي أكدت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن الإنساني على ضرورة دعمها، أي قطاعات الصحة، المياه، الإيواء، التعليم، والكهرباء. إن استهداف التدابير القسرية الانفرادية للقطاعات التي تلبي احتياجات السوريين وتكفل تمتعهم بحقوقهم الأساسية أسوة بنظرائهم من شعوب العالم، يكشف زيف مزاعم الدول التي تفرض تلك التدابير اللاإنسانية وغير القانونية. فكيف يمكن للحصار وتجويع الشعوب وحرمانها من المعدات الطبية والأدوية أن يصب في مصلحة تلك الشعوب وأمنها واستقرارها؟ وكيف يمكن تحقيق تحسن فعلي في الأوضاع الإنسانية والمعيشية من دون توفير الكهرباء، على سبيل المثال، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية وحاجة أساسية لتمكين السوريين من ممارسة أعمالهم اليومية وكسب قوتهم؟ إن الأمر لا يتعلق ببناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، وإنما بمجرد توفير قطع الغيار وأعمال الصيانة اللازمة لها، والتي تحجم الشركات المصنعة عن تقديمها خشية التعرض للعقوبات الأمريكية الجائرة. ورغم مناشداتنا المستمرة، فإن بعض الدول مصرة على أن يعيش السوريون في الظلام لساعات طويلة يوميا بعد انتصارهم على الظلام الذي حاولت التنظيمات الإرهابية فرضه عليهم.

يجدد وفد بلدي التأكيد على ضرورة قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بإصدار الدراسة المتعلقة بآثار التدابير القسرية على العمل الإنساني في سورية والشعب السوري بالسرعة الكلية. ويطالب الأمم المتحدة بتكثيف جهودها لدعم السوريين، وحث المانحين على الكف عن تسييس العمل الإنساني والتنموي في سورية، وتوفير التمويل المطلوب للمساعدات الإنسانية ومشاريع التعافي المبكر، ودعم تحقيق أهداف التنمية. إذ لم تزد، كما سمع الجميع، نسبة تمويل خطة الاستجابة

الإنسانية عن 12 بالمائة، وقد تجاوزنا منتصف العام. وهو الأمر الذي سينعكس سلباً على حياة السوريين وسيدفع المزيد منهم للهجرة بحثاً عن فرص العمل كما سيحد من نتائج جهودنا لتوفير الظروف المواتية للعودة الكريمة. إننا ندين قيام البعض بثني جهات مانحة عن دعم العمل الإنساني وتعمد إطالة معاناة السوريين، بهدف الضغط للحصول على تنازلات لا تنسجم ومصلحة سورية والسوريين.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على وجوب الاحترام التام لسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، يستمر التواجد اللاشرعي للقوات الأمريكية والتركية على أجزاء من الأراضي السورية وتستمر ممارساتهم المزعزعة للأمن والاستقرار. ونشير في هذا الإطار إلى معاناة أكثر من مليون نسمة من أهلنا في مدينة الحسكة في شمال شرق سورية وريفها جراء حرمانهم الدائم من المياه لمدة تزيد على 10 أشهر نتيجة اعتداءات القوات التركية والميليشيات العميلة للاحتلال الأمريكي على محطة مياه علوك. الأمر الذي يستوجب وضع حد لتلك الممارسات العدوانية بالسرعة الكلية.

ختاماً، إن الدولة السورية تحرص على إنجاز الاستحقاقات الدستورية الوطنية في موعدها الدستوري بما يعزز دور مؤسسات الدولة ويصون سيادة وأمن واستقرار البلد. في هذا الإطار، تجري حاليا الاستعدادات لانتخابات مجلس الشعب التي يتنافس فيها حوالي 9 000 مرشح لشغل مقاعد المجلس الـ 250. تجدد سورية التزامها بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية بدون أي تدخل خارجي وفي ظل الاحترام التام لسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها. وتتطلع إلى نجاح جهود المبعوث الخاص في عقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن في العاصمة العراقية بغداد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيدة رشدي، نائبة المبعوث الخاص، والسيد راجاسينغام، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما .

لا يزال الشعب السوري يعاني من الأزمات الإنسانية والعدوان والاحتلال الأجنبي والإرهاب. ومن خلال الاحتلال غير القانوني والجزاءات اللاإنسانية وتسييس عودة اللاجئين والنازحين داخلياً ومنع الدعم الدولي لإعادة إعمار سورية، فإن بعض الدول الغربية مسؤولة عن إطالة أمد النزاع في محاولتها فرض إرادتها على الشعب السوري. وهذه المحاولات غير قانونية وغير أخلاقية، ولا تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة واشتداد معاناة الشعب السوري.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الشعب السوري في كفاحه ضد الإرهاب والاحتلال الأجنبي والإرهاب الاقتصادي الناجم عن الجزاءات غير القانونية. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً من قبل الجميع، وفقاً لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب رفض أي خطط انفصالية أو مبادرات غير شرعية للحكم الذاتي، وجميع القوات الأجنبية التي يعتبر وجودها غير شرعي على الأراضي السورية، كما حددته الحكومة السورية، يجب أن تنسحب من سورية.

وفي هذا السياق، فإن الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط لقوات الولايات المتحدة من سورية أمر ضروري إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في سورية. وبدلاً من مكافحة الإرهاب، تواصل تلك القوات دعم الجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة على أنها إرهابية مثل جبهة النصرة ونهب نفط وثروات الشعب السوري.

ويجب أن تستمر مكافحة الإرهابيين في سورية حتى يتم القضاء على تهديدهم بشكل كامل. يجب أن يتم ذلك بأقصى درجات الحرص على أرواح المدنيين. ويجب عدم السماح للإرهابيين بالاستمرار في أخذ عدد كبير من المدنيين كرهائن وتحويل أماكن مثل إدلب إلى ملاذ آمن.

وندين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على سيادة سورية واستهداف المدنيين والبنية التحتية الحيوية. واحتلال الجولان السوري من قبل نظام الاحتلال غير قانوني.

ولا تزال إيران ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية وستواصل دعم عملية سياسية حقيقية يقودها السوريون ويتولون زمامها

وتيسرها الأمم المتحدة. ومن الضروري استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية كآلية فعالة للنهوض بالعملية السياسية. ويجب أن تعمل بدون أي تدخل أو ضغط خارجي وبدون موعد نهائي مصطنع لإنهاء عملها.

ونواصل دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. ولن تدخر إيران أي جهد لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، ندعم جهود المبعوث الخاص لاستئناف الجولة التاسعة من المناقشات الدستورية في بغداد كخيار عملي حظي بدعم معظم الأطراف المعنية. وإلى جانب شركائنا في صيغة أستانا، نلتزم بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وحولها.

وبالتوازي مع العملية السياسية، يجب أن تستمر الجهود الدولية لتسهيل إعادة إعمار سورية والعودة الآمنة للاجئين إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية. ويجب ألا تكون مصلحة ملايين اللاجئين السوريين رهينة لدى بعض القوى لتحقيق مكاسب سياسية.

ويواجه مجتمع الهيئات الإنسانية تحديات كبيرة في مجال التمويل. ولم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، والتي تتطلب 4,07 بلايين دولار، إلا بنسبة 13,4 في المائة – أي أقل بكثير من التمويل هذا العام مقارنة بنفس الوقت من العام الماضي. ومن المؤسف أن تتجاهل الدول الغربية الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في الميدان وتواصل السعي إلى تحقيق أهدافها السياسية بأي ثمن. وندعو المانحين إلى الوفاء بتعهداتهم، ونأمل أن يضمن دعمهم تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في عملهم من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري.

بيد أن منع تحويل المعونة إلى المنظمات الإرهابية في المنطقة الشمالية الغربية وكفالة توزيع المعونة بشفافية ودون تمييز جانبان أساسيان يحتاجان إلى دراسة متأنية. ونؤكد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق من الطرق عبر خطوط التماس وبالتنسيق الكامل مع الحكومة السورية. وكما قلنا من قبل، فإن تقديم المساعدة الفورية أمر بالغ الأهمية، ولكنه ليس حلاً مستداماً في الأجل الطويل. ويجب أن تتركز الجهود على إعادة بناء البنية التحتية الحيوية من أجل تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً بأمان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي والمدير راجاسينغام على إحاطتيهما.

ومن المؤسف أن منطقة الشرق الأوسط قاطبة غارقة في نزاعات متعددة تسببت في معاناة شديدة لملايين الأشخاص.

إن النزاع الدائر في سورية منذ 13 عاماً من أكثر النزاعات تدميراً. وقد أصبحت الحالة العامة في سورية لا تطاق، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية والإنسانية. والوضع الراهن لا يطاق. ونحن بحاجة إلى تغيير في موقف النظام السوري من أجل بدء حوار توافق وطني حقيقي وإعادة تنشيط التركيز على سورية من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الجهات الفاعلة الرئيسية، من أجل إعادة ترتيب المواقف وتعزيز التنسيق. وينبغي لجميع الأطراف أن تدرك الخطورة الحقيقية للحالة في سورية، كما هي، وأن تتخذ خطوات حقيقية نحو تسوية دائمة، وفقًا للقرار 2254 (2015).

والأسباب الجذرية للنزاع السوري سياسية. وبالتالي، فإن تنشيط العملية السياسية، مع المشاركة الفعالة للمعارضة كجزء لا غنى عنه في صياغة التوافق الوطني، أمر أساسي. ومن الأهمية بمكان لتحقيق هذه الغاية عقد الجولة التاسعة من اللجنة الدستورية، بتيسير من الأمم المتحدة، من دون مزيد من التأخير، وبهدف تحقيق نتائج ملموسة. وأقدر كثيرا الدعوة التي وجهتها السيدة رشدي لعقد اللجنة في جنيف، بدعوة من ممثل سويسرا.

وتتطلب التسوية الشاملة للنزاع السوري أيضاً إحراز التقدم على نحو متزامن في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم بشكل طوعي وآمن وكريم. ويكتسي هذا المسعى أهمية خاصة لأنه من دون عملية مصالحة وطنية تشمل ملايين السوريين واللاجئين

والشتات المنتشرين في جميع أنحاء العالم، ستظل سورية عرضة للنزاع. وغذ نمضي قدما في هذه الجهود، فإن الحفاظ على الهدوء في الميدان أمر مهم وضروري. وفي هذا الصدد، ستواصل تركيا جهودها لتهدئة الحالة وحماية المدنيين ومنع حدوث موجات نزوح جديدة في منطقة خفض التصعيد في إدلب، وفقًا للمذكرات ذات الصلة.

في وقت سابق من هذا الشهر، وقعت الأمم المتحدة والمعارضة السورية، ممثلة بالحكومة السورية المؤقتة، على خطة عمل لحماية الأطفال وإبعادهم عن الأذى في النزاع السوري. ونرحب بالتزام المعارضة السورية المستمر بالتعاون مع الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير فعالة لمنع الانتهاكات ضد الأطفال وتوفير حماية أكبر لهم.

وكما أشرنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة، يجب إحباط المخططات الانفصالية للمنظمات الإرهابية الناشطة في سورية لأنها تشكل أكبر تهديد لسلامة أراضي سورية ووحدتها. وتشكل محاولات حزب العمال الكردي وفروعه، بما في ذلك قوات سورية الديمقراطية، لإعادة تنظيم ما يسمى بالانتخابات المحلية في شمال شرق سورية مظهرا واضحا من مظاهر الإرهاب الانفصالي. وعلى الرغم من تأجيلها في الوقت الراهن، ينبغي على الجميع أن يقوموا بدورهم للإلغاء التام لتلك الانتخابات المزعومة التي تتعارض مع السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها ومع القرار 2254 (2015).

ومع استمرار تدهور الحالة الإنسانية في سورية بشدة، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى استخدام جميع الوسائل المتاحة للتخفيف من معاناة المدنيين وتخصيص المزيد من الموارد لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في البلد. وفي هذا الصدد، نتوقع استئناف استخدام معبر باب الهوى الحدودي اعتباراً من 13 تموز/يوليه لإيصال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، نظراً إلى أن معظم المساعدات العابرة للحدود تصل إلى سورية عبر هذا المعبر. وفي الواقع، ينبغي أن تكون أولويتنا الرئيسية جعل منظومة إيصال المساعدات أكثر قابلية للتنبؤ.

ونرحب بتعهدات المجتمع الدولي التي أُعلن عنها في مؤتمر بروكسل الثامن في الشهر الماضي. وسيكون الوفاء السريع والكامل بتلك الالتزامات أمراً بالغ الأهمية. وحافظت تركيا من جانبها على تنسيقها وتعاونها الوثيقين مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين، بما في ذلك معالجة مشاكل المياه والكهرباء في البلد. وفي هذا الصدد، نواصل تيسير مرور المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود وسنتتبع نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد اليونيسف إلى محطة مياه علوك. لقد شرحتُ في الاجتماعات السابقة الحالة والأسباب في هذا الصدد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لألفت انتباه الأعضاء إلى النقص الحاد في المياه الذي يعاني منه سكان مدينة الباب. وينبغي إتمام أعمال تأهيل محطة مياه عين البيضا التي بدأت فيها في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، تعرب تركيا عن استعدادها لدعم المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سياسي قابل للتطبيق للنزاع في سورية وستواصل التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين والاستعانة بوكالات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): تطرق ممثل الحكومة التركية إلى استعداد بلده للمساهمة في إعادة الأمن والاستقرار إلى سورية. والطريق إلى ذلك واضح إذا أراد النظام التركي أن يراه وأن يدركه وأن يتخذ خطوات جدية للتعامل معه. ليس على النظام التركي إلا أن يبادر لوقف دعم الإرهاب الذي استمر على مدى 13 عاما منذ الأيام الأولى للأزمة التي افتعلوها في سورية. ليس على النظام التركي إلا أن يبادر لوقف سياسات التتريك والتهجير القسري والتغيير الديموغرافي في شمال وشمال غرب سورية. على النظام التركي الذي تحدث عن خطة أبرمتها الأمم المتحدة مع أحد الفصائل الإرهابية لحماية الأطفال أن يتذكر أنه كان المسؤول الأول ولا يزال عن معاناة الآلاف بل مئات الآلاف من أطفال سورية الذين تعرضوا لأبشع أوجه المعاملات والانتهاكات في مخيمات اللجوء على الأراضي التركية من زواج قسري وزواج القصر والاغتصاب والتسليم لشبكات الاتجار

بالأشخاص وصولا إلى تسليمهم للشبكات الإرهابية لتجنيدهم وتلقينهم الفكر المتطرف، وللأسف استخدامهم في عملياتها الإرهابية.

إن على النظام التركي تغيير مقاربته للمنطقة، المقاربة التي انطلقت بصفر مشاكل مع دول الجوار وانتهت في الأعوام الماضية بصفر علاقات مع دول الجوار. لقد أثبتت هذه السياسات التركية فشلها الذريع. ولم تكن إلا عاملا مهددا للاستقرار في المنطقة وفي أوروبا لأنهم حاولوا استغلال معاناة اللاجئين السوريين لإبرام صفقات رخيصة مع الاتحاد الأوروبي لإعفاء مواطنيهم من تأشيرة شنغن مقابل احتجاز السوريين على الأراضي التركية. هذا جزء بسيط من الممارسات التركية.

نحن نؤكد على علاقتنا الجيدة مع الشعب التركي الجار والشقيق الذي تربطنا به عوامل التاريخ والجغرافيا. لكن النظام التركي، نظام أردوغان، يضر بهذه العلاقات وعليه مراجعة سلوكه لتعود المنطقة إلى الاستقرار والأمان. لقد تلاعب هذا النظام بالحجارة الحدودية ونهب آثار سورية ونهب الكثير من أملاك السوريين. الطريق واضح إذا أراد النظام التركي معالجة الأمور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لن أستغرق وقتا أطول لأن هذه البيانات لا تستحق جوابا جادا. فهي تُظهر كيف أن النظام السوري منفصل عن الحقائق على الأرض. وهو ليس في وضع يسمح له بإلقاء المواعظ في هذه المسألة. لقد وضعت تركيا المعيار الذهبي على الصعيد الدولي في كيفية التعامل مع اللاجئين وكيفية مساعدة الجيران وكيف تكون طرفاً فاعلا ذا دور بناء في العديد من القضايا الدولية، بما في ذلك المسألة السورية.

رُفعت الجلسة الساعة 16/50.